الامبراطورية التركية بموجب معاهدة السلام التي هي قيد الصياغة والتي سنحمل تركيا على توقيعها قسراً، وأن الانتداب الذي يضع إدارة هذه الأقطار في أيدي بريطانيا باشراف عصبة الأمم هو قيد الاعداد. وسيكون لسوريا المصير نفسه على أن يكون الفرنسيون هم المنتدبون فهل تقترحون أن هذا الذي طبق على كل أرض واقعة تحت الانتداب يستغنى عنه هنا، وأن نعتبر سوريا وفلسطين وما بين النهرين من نصيب فيصل سلفاً ودون مفعول المعاهدة وأن نقبل بانتدابه؟ وكيف يمكن تطبيق هذا الاجراء على فلسطين وكيف يتلاءم الاعتراف بفيصل ملكاً مع المزاعم الصهيونية؟».(١٧)

ويمكن أن نتلمس، من خلال مراسلات اللنبي ــ كيرزون، أن هناك بعض الخلافات في وجهات النظر البريطانية حيال مستقبل فلسطين وبقية البلاد السورية وحول مستقبل الملك فيصل نفسه، ففي الوقت الذي رأى فيه اللنبي ضرورة الاعتراف بفيصل ملكاً على الأمة العربية السورية، رأى اللورد كيرزون ــ رغم استبعاده الحرب مع فيصل ــ أن ذلك الاعتراف لا سيما على فلسطين لن يكون متلائماً مع المزاعم الصهيونية في امتلاك فلسطين وجعلها دولة يهودية.

أما في ما يختص بوجهة النظر الفرنسية، فإن الجنرال غورو كان منسجماً مع آراء الجنرال اللنبي لا سيما حول احتمال قيام الحرب ضد الملك فيصل؛ ثم ان غورو أظهر، في برقيته إلى وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'orsay)، في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠، مدى تشدد فيصل حيال استقلال فلسطين والعراق وكافة البلاد السورية مع ضمان وحدتها ورفض إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومما ذكره، في برقيته، أن الأمير فيصل لن يسافر إلى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية:

١ ــ استقلال العرب في العراق وفي سوريا، وهذه الأخيرة تضم فلسطين.

٢ ــ التخلي عن المشروعات الصهيونية.

٣ ــ الوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية.

ومن الواضح، كما أشار غورو، «أن الأمير فيصل ينتظر أيضاً انسحابنا المقبل من المنطقة الغربية تبعاً لمقررات مؤتمر دمشق. وقد أعلن الأمير أن الشعب العربي سيحارب، ولن يسمح باقامة دولة يهودية في فلسطين، غير أنه يخشى أن يؤخذ كرهينة في أوروبا، إذا ما أعلن عمل عدائي خلال غيابه». وأخيراً رأى غورو أن الأمير ــ لم يقل الملك ــ وشعبه «يميلان للدخول في حرب قد تكون حتمية وكارثة أكيدة لهما يجب العمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن دعوى المؤتمر»(١٨).

والأمر الملاحظ، من هذه البرقية، أنها تشير بشكل أو بآخر إلى اتجاهات سلبية إزاء فيصل ومقررات المؤتمر السوري، بل أكثر من ذلك فإن الطائفة الاسرائيلية في لبنان وجدت بدورها أن من مصلحتها ومصلحة الحركة الصهيونية عدم خضوع فلسطين وبقية البلدان السورية للحكم الفيصلي، ولهذا أرسلت من طرابلس الشام برقية إلى مؤتمر السلام، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، احتجت فيها على مقررات المؤتمر السوري العام واعلان فيصل ملكاً على سوريا؛ «ذلك لأننا غير راضين عن هذا المؤتمر. وهذا الاعلان الذي تحدث باسم جميع الشعوب السورية والذي يريد اذابة جزء منها... نرفض أيضاً كل ما صدر عن المؤتمر باسمنا ونطالب لسوريا بحكومة تحت الحماية الفرنسية»(١٩).